

الملخص الفقهي

بقام فضيلة الشيخ
الدكتور صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان
عضو اللجنة الدائمة للإفتاء وعضو هيئة كبار العلماء

الجزء الثاني

طبع على نفقة بعض المحسنين
تحت إشراف
رئيسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء
الإدارة العامة للرجعة المطبوعات الدينية
الرياض - المملكة العربية السعودية
وقفى لله تعالى
الطبعة الأولى
١٤٢٣ هـ

كِتَابُ الْمَزَارَعَةِ وَالْمُسَاقَاةِ وَالْإِجَارَةِ

* بَابُ فِي أَحْكَامِ الْمَزَارَعَةِ وَالْمُسَاقَاةِ.

* بَابُ فِي أَحْكَامِ الْإِجَارَةِ.

بَابُ فِي أَحْكَامِ الْمَزَارَعَةِ وَالْمُسَاقَاةِ

تمهيد:

المساقاةُ والمزارعةُ من جملة الأعمال التي يزاولها الناس من قديم الزمان؛ لحاجتهم إليهما، فقد يكون في ملك الإنسان شجرٌ لا يستطيع القيام عليه واستثماره، أو تكون له أرضٌ زراعيةٌ لا يستطيع العمل عليها واستغلالها، وعند آخر القدرة على العمل وليس في ملكه شجرٌ ولا أرضٌ، ومن ثم أُبيحت المزارعةُ والمساقاةُ لمصلحة الطرفين، وهكذا كلُّ التعامل الشرعي قائم على العدل وتحقيق المصالح ودفع المفسد.

أولاً: المساقاة وقد عرّفها الفقهاء بأنها: دفعُ شجرٍ مغروسٍ أو شجرٍ غير مغروسٍ مع أرضٍ إلى مَنْ يغرّسه فيها ويقومُ بسقيه وما يحتاجُ إليه حتى يثمر، ويكونُ للعامل جزءٌ مشاعٌ من ثمر ذلك الشجرِ والباقي لِمَالِكِهِ.

والمزارعة: دفعُ أرضٍ لمن يزرعها، أو دفعُ أرضٍ وحَبٍّ لمن يزرعه فيها ويقومُ عليه، بجزءٍ مشاعٍ منه، والباقي لِمَالِكِ الْأَرْضِ.

وقد يكونُ الجزءُ المشروطُ في المساقاة والمزارعة لِمَالِكِ الْأَرْضِ والشجرِ والباقي للعامل.

* والدليل على جواز المساقاة والمزارعة حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع»، متفق عليه^(١)، وروى مسلم: «أن النبي ﷺ دفع إلى يهود خيبر نخلها وأرضها على أن يعملوها من أموالهم ولهم شطر ثمرها»^(٢)؛ أي: نصفه. وروى الإمام أحمد: «أن النبي ﷺ دفع إلى أهل خيبر أرضها ونخلها مقاسمة على النصف»^(٣)، فدل هذا الحديث على صحة المساقاة.

قال الإمام ابن القيم: (وفي قصة خيبر دليل على جواز المساقاة والمزارعة بجزء من الغلة من ثمر أو زرع؛ فإنه ﷺ عامل أهل خيبر، واستمر على ذلك إلى حين وفاته، ولم يتسخ البتة، واستمر عمل الخلفاء الراشدين عليه، وليس من باب المؤاجرة، بل من باب المشاركة، وهو نظير المضاربة سواء)^(٤). انتهى.

وقال الموفق ابن قدامة: (وهذا عمل به الخلفاء الراشدون مدة خلافتهم، واشتهر ذلك، فلم يُنكر، فكان إجماعاً)، قال: (ولا يجوز التعويل على ما خالف الحديث والإجماع، وكثير من أهل النخيل والشجر يعجزون عن عمارة وسقيه ولا يمكنهم الاستئجار عليه، وكثير من الناس لا شجر لهم ويحتاجون إلى الثمر؛ ففي تجويزها دفع الحاجتين وتحصيل

(١) متفق عليه من حديث ابن عمر: البخاري (٢٣٢٨) [١٤/٥] الحرث ٨؛ ومسلم (٣٩٣٩) [٤٥٣/٥] المساقاة ١.

(٢) أخرجه مسلم من حديث ابن عمر (٣٩٤٣) [٤٥٦/٥].

(٣) أخرجه بنحوه ابن ماجه من حديث ابن عباس (٢٤٦٨) [١٧٤/٣].

(٤) انظر: حاشية الروض المربع [٢٧٦/٥].

لمصلحة الفئتين^(١)، انتهى.

* وقد ذكر الفقهاء رحمهم الله: أنه يشترط لصحة المساقاة أن يكون الشجرُ المساقى عليه له ثمرٌ يؤكل؛ فلا يصحُّ على شجرٍ لا ثمرَ له، أو له ثمرٌ لا يؤكل؛ لأنَّ ذلك غيرُ منصوصٍ عليه.

* ومن شروطِ صحَّةِ المساقاةِ تقديرُ نصيبِ العاملِ أو المالكِ بجزءٍ معلومٍ مشاعٍ من الثمرة؛ كالثلثِ والرُّبعِ، سواء قلَّ الجزء المشروط أو كثر، فلو شرطاً كلَّ الثمرة لأحدهما؛ لم يصحَّ؛ لاختصاص أحدهما بالغلة، أو شرطاً أصعاً معلومةً من الثمرة؛ كعشرة أصع، أو عشرين صاعاً؛ لم تصحَّ؛ لأنه قد لا يحصل إلا ذلك، فيختصُّ به مَنْ شَرَطَ له دون الآخر، وكذا لو شَرَطَ له في المساقاةِ دراهمٌ معينة؛ لم تصح؛ لأنه قد لا يحصل من الغلة ما يساويها، وكذا لو شَرَطَ لأحدهما ثمرة شجرة معينة أو أشجار معينة؛ لم تصحَّ المساقاة؛ لأنه قد لا يحصل من الشجر غير تلك المعينة، فيختصُّ بالغلة أحدهما دون الآخر، أو لا تحمل تلك الشجرة أو الأشجار المعينة، فيحرِّمُ المشروطُ له من الغلة، ويحصلُ الغررُ والضررُ.

* والصحيحُ الذي عليه الجمهورُ أنَّ المساقاةَ عقدٌ لازمٌ لا يجوز فسخها إلا برضا الآخر.

* ولا بُدَّ من تحديد مدَّتها، ولو طالَتْ، مع بقاء الشجر.

* ويلزمُ العاملَ فعلُ كلِّ ما فيه صلاحُ الثمرة؛ من حرثٍ، وسقي، وإزالة ما يضرُّ الشجرَ والثمرة من الأغصان، وتلقيح النخل، وتجفيفُ

(١) انظر: «المغني» (٧/٥٣٠).

الثمر، وإصلاح مجاري الماء، وتوزيعه على الشجر.
* وعلى صاحب الشجر فعل ما يحفظ الأصل - وهو الشجر -
كحفر البئر، وبناء الحيطان، وتوفير الماء في البئر... ونحو ذلك، وعلى
المالك كذلك تحصيل المواد التي تقوي الأشجار كالسماد ونحوه.

وليس دفع الحب مع الأرض شرطاً في صحة المزارعة، فلو دفع إليه
الأرض فقط ليزرعها العامل ببذر من عنده، صح ذلك؛ كما هو قول
جماعة من الصحابة، وعليه عمل الناس، ولأن الدليل الذي استُفيد منه
حكم المزارعة هو حديث معاملة النبي ﷺ لأهل خيبر بشطر ما يخرج
منها، ولم يرد في هذا الحديث أن البذر على المسلمين.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: (والذين اشترطوا البذر من رب
الأرض قاسوها على المضاربة، وهذا القياس مع أنه مخالف للسنّة
الصحيحة وأقوال الصحابة، فهو من أفسد القياس؛ فإن المال في المضاربة
يرجع إلى صاحبه، ويقسمان الربح، فهذا نظير الأرض في المزارعة، وأما
البذر الذي لا يعود نظيره إلى صاحبه، بل يذهب كما يذهب نفع الأرض؛
فالحاقه بالأصل الذاهب أولى من إلحاقه بالأصل الباقي)^(١). انتهى.

ثانياً: المزارعة مشتقة من الزرع، وتسمى مخابرة ومواكرة، والعامل
فيها يسمى مزارعاً ومخابراً ومواكراً.

* والدليل على جوازها السنّة المطهرة الصحيحة كما سبق،
والحاجة داعية إلى جوازها؛ لأن من الناس من يملك أرضاً زراعية ولا
يستطيع العمل فيها، ومن الناس من يستطيع العمل في الزراعة ولا يملك

(١) انظر: حاشية الروض المربع [٢٨٩/٥] بتصرف يسير.

أَرْضًا زراعية؛ فاقتضت الحكمة التشريعية جواز المزارعة؛ لينتفع الطرفان: هذا بأرضه، وهذا بعمله، وليحصل التعاون على تحصيل المصلحة ودفع المضرة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية يرحمه الله: (المزارعة أصل من المؤاجرة، وأقرب إلى العدل والأصول؛ فإنهما يشتركان في المغنم والمغرم)^(١).

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله: (هي أبعد عن الظلم والضرر من الإجارة؛ فإنَّ أحدهما غانم ولا بد (يعني: في الإجارة)، وأما المزارعة؛ فإنَّ حصل الزرع؛ اشتركا فيه، وإلا؛ اشتركا في الحرمان)^(٢).

* ويشترط لصحة المزارعة بيان مقدار ما للعامل أو لصاحب الأرض من الغلة، وأن يكون جزءاً مشاعاً منها؛ كثلث ما يخرج من الأرض أو رבעه ونحو ذلك؛ لأنَّ النبي ﷺ عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها. وإذا عرف نصيب أحدهما؛ فالباقي يكون للآخر؛ لأن الغلة لهما، فإذا عُيِّن نصيب أحدهما؛ تبين نصيب الآخر، ولو شُرِّط لأحدهما أصعاً معلومة كعشرة أصع أو زرع ناحية معينة من الأرض والباقي للآخر، لم تصح، أو اشترط صاحب الأرض أن يأخذ مثل بذره ويقسمان الباقي، لم تصح المزارعة؛ لأنَّه قد لا يخرج من الأرض إلا ذلك، فيختص به دون الآخر، ولحديث رافع بن خديج رضي الله عنه أنه سئل عن كراء الأرض بالذهب والفضة، فقال: (لا بأس به، إنما كان الناس يؤاجرون على عهد

(١) انظر: «فتاوى شيخ الإسلام» (٢٨/٨٥).

(٢) انظر: حاشية الروض المربع [٢٨٧/٥].

رسول الله ﷺ على الماذيانات وأقبال الجداول وأشياء من الزرع، فيهلك هذا ويسلم هذا، ويسلم هذا ويهلك هذا، ولم يكن للناس كراء إلا هذا؛ فلذلك زجر عنه يعني النبي ﷺ؛ ذلك لما فيه من الضرر المؤدي إلى التشاجر وأكل أموال الناس بالباطل، فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به^(١).

فدلّ الحديث على تحريم المزارعة على ما يفضي إلى الضرر والجهالة ويوجب المشاجرة بين الناس.

قال ابن المنذر: (قد جاءت الأخبار عن رافع بعلي تدلّ على أنّ النهي كان لتلك العلل، وهي التي كانوا يعتادونها، قال: كنا نكري الأرض على أنّ لنا هذه ولهم هذه، فربما أخرجت هذه ولم تُخرج هذه)^(٢)، انتهى.



(١) أخرجه مسلم (٣٩٢٩) [٤٤٩/٥] البيوع. وأصله متفق عليه أخرجه البخاري

مختصرًا (٢٣٢٧) [١٣/٥] الحرث ٧.

(٢) أخرجه البخاري بنحوه (٢٧٢٢) [٣٩٦/٥].

بَابُ فِي أَحْكَامِ الْإِجَارَةِ

تمهيد:

هذا العقد يتكرر في حياة الناس في مختلف مصالحهم وتعاملهم اليومي والشهري والسنوي؛ فهو جديرٌ بالتعرف على أحكامه؛ إذ ما من تعامل يجري بين الناس في مختلف الأمكنة والأزمان؛ إلا وهو محكومٌ بشريعة الإسلام، وفق ضوابط شرعية ترضى المصالح وترفع المضار.

* والإجارة مشتقة من الأجر، وهو العوض، قال تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف / ٧٧].

وهي شرعاً: عقدٌ على منفعةٍ مباحة من عينٍ معينة أو موصوفة في الذمة مدّة معلومة، أو على عملٍ معلوم بعوضٍ معلوم.

* وهذا التعريفُ مشتملٌ على غالبِ شروطِ صحّةِ الإجارة وأنواعِها:

— فقولهم: (عقدٌ على منفعة): يخرج به العقدُ على الرقبة، فلا يسمّى إجارةً، وإنما يسمّى بيعاً.

— وقولهم: (مباحة): يخرج به العقدُ على المنفعة المحرّمة، كالزنى.

— وقولهم: (معلومة): يخرج به المنفعة المجهولة، فلا يصح العقد عليها.

— وقولهم: (من عين معينة أو موصوفة في الذمة... أو عمل معلوم): يؤخذ منه أن الإجارة على نوعين:

النوع الأول: أن تكون الإجارة على منفعة عين معينة أو عين موصوفة، مثال المعينة: أجرتك هذه الدار، ومثال الموصوفة: أجرتك بغيراً صفته كذا للحمل أو الركوب.

النوع الثاني: أن تكون الإجارة على أداء عمل معلوم، كأن يحمله إلى موضع كذا، أو يبني له جداراً.

— وقولهم: (مدة معلومة): أي: يشترط أن تكون الإجارة على المنفعة لمدة محددة، كيوم أو شهر.

— وقولهم: (بعوض معلوم): معناه: أنه لا بد أن يكون مقدار الإجارة معلوماً.

وبهذا يتضح أن مجمل شروط صحة الإجارة بنوعيتها: أن يكون عقد الإجارة على المنفعة لا على العين، وأن تكون المنفعة مباحة، وأن تكون معلومة، وإذا كانت الإجارة على عين غير معينة؛ فلا بد أن تكون مما ينضبط بالوصف، وأن تكون مدة الإجارة معلومة، وأن يكون العوض في الإجارة معلوماً أيضاً.

* والإجارة الصحيحة جائزة بالكتاب والسنة والإجماع:

— قال تعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَارْزُقْنَهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق / ٦]، وقال

تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف / ٧٧].

— وقد استأجر النبي ﷺ رجلاً يدهُ الطريقَ في سفره للهجرة.

— وقد حكى ابنُ المنذر الإجماعَ على جوازها^(١).

والحاجةُ تدعو إليها؛ لأنَّ الحاجةَ إلى المنافع كالحاجةِ إلى الأعيان.

* ويصحُّ استئجارُ آدمي لعملٍ معلوم، كخياطةِ ثوبٍ، وبناءِ جدارٍ، أو ليدلَّهُ على طريقٍ؛ كما ثبت في «صحيح البخاري» عن عائشة رضي الله عنها في حديث الهجرة: أنَّ النبي ﷺ استأجر هو وأبو بكر رضي الله عنه عبدَ الله بنَ أريقطَ الليثيَّ، وكان هاديًا خريَّتًا^(٢)، والخريْتُ: هو: الماهر بالدلالة.

* ولا يجوزُ تأجيرُ الدورِ والدكاكينِ والمحلاتِ للمعاصي كبيع الخمرِ، وبيعِ الموادِّ المحرَّمةِ؛ كبيعِ الدخانِ والتصويرِ؛ لأنَّ ذلك إعانةٌ على المعصية.

* ويجوزُ للمستأجرُ أنْ يؤجِّرَ ما استأجره لآخر يقومُ مقامه في استيفاءِ المنفعةِ؛ لأنَّها مملوكةٌ له، فجازَ له أنْ يستوفيها بنفسه أو بنائبه، لكنْ بشرطِ أنْ يكونَ المستأجرُ الثاني مثلَ المستأجرِ الأولِ في استيفاءِ المنفعةِ أو دونَه، لا أكثرَ منه ضررًا؛ كما لو استأجرَ دارًا للسكنى؛ جازَ أنْ يؤجِّرَها لغيره للسكنى أو دونها، ولا يجوزُ أنْ يؤجِّرَها لمنْ يجعلها مصنعًا أو معملًا.

* ولا تصحُّ الإجارةُ على أعمالِ العبادةِ والقُرْبَةِ؛ كالْحَجِّ، والأذانِ؛

(١) انظر: «الإجماع» (ص ٦٠).

(٢) أخرجه البخاري (٢٢٦٣) [٥٥٨/٤]، ولم يذكر اسمه.

لأنَّ هذه الأعمال يُتَقَرَّبُ بها إلى الله، وأخذُ الأجرة عليها يُخْرِجُهَا عن ذلك، ويجوزُ أخذُ رِزْقٍ من بيتِ المالِ على الأعمالِ التي يتعدَّى نفعُها؛ كالحجِّ والأذانِ والإمامةِ وتعليمِ القرآنِ والفقهِ والقضاءِ والفتيا؛ لأنَّ ذلك ليسَ معاوضةً، وإنما هو إعانةٌ على الطَّاعةِ، ولا يخرِجُه ذلك عن كونه قربةً، ولا يُخِلُّ بالإخلاصِ.

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رحمه الله: (والفقهَاءُ مُتَّفِقُونَ على الفرقِ بين الاستِجارِ على القُربِ وبين رِزْقِ أهلِها؛ فِرْزُقُ المقاتِلَةِ والقُضاةِ والمؤدِّينَ والأئمةِ جائزٌ بلا نزاعٍ، وأما الاستِجارُ؛ فلا يجوزُ عند أكثرهم^(١)).

وقال أيضًا: (وما يُؤْخَذُ من بيتِ المالِ؛ فليسَ عِوَضًا وأجرةً، بل رِزْقٌ للإعانةِ على الطَّاعةِ، فَمَنْ عَمِلَ منهم لله أثيبَ، وما يأخذه فهو رِزْقٌ للمعونةِ على الطَّاعةِ)^(٢).

ما يلزمُ كلاً من المؤجِّرِ والمستأجِرِ:

- فيلزمُ المؤجِّرَ بذلُ كلِّ ما يتمكَّنُ به المستأجِرُ من الانتفاعِ بالمؤجِّرِ؛ كإصلاحِ السَّيَّارةِ المؤجَّرةِ وتهيئتها للحَمْلِ والسَّيرِ، وعِمارةِ الدَّارِ المؤجَّرةِ وإصلاحِ ما فَسَدَ من عمارتها وتهيئةِ مرافقها للانتفاعِ.
- وعلى المستأجِرِ عندما ينتهي أن يُزِيلَ ما حصلَ بفعله.
- والإجارةُ عَقْدٌ لازمٌ من الطرفين — المؤجِّرِ والمستأجِرِ — لأنَّها

(١) انظر: «فتاوى شيخ الإسلام» (٢٠٦/٣٠).

(٢) انظر: «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» (ص ٢٢٣)، ط دار العاصمة.

نوع من البيع، فأعطيت حكمه، فليس لأحد الطرفين فسخها إلا برضا الآخر؛ إلا إذا ظهر عيب لم يعلم به المستأجر حال العقد؛ فله الفسخ.

— ويلزم المؤجر أن يسلم العين المؤجرة للمستأجر، ويمكنه من الانتفاع بها، فإن أجره شيئاً ومنعه من الانتفاع به كل المدة أو بعضها؛ فلا شيء له من الأجرة، أو لا يستحقها كاملة؛ لأنه لم يسلم له ما تناوله عقد الإجارة، فلم يستحق شيئاً إلا بمقدار المنفعة التي مكن منها المستأجر. وإذا مكن المستأجر من الانتفاع، لكنه تركه كل المدة أو بعضها؛ فعليه جميع الأجرة؛ لأن الإجارة عقد لازم، فترتب مقتضاها، وهو ملك المؤجر الأجر وملك المستأجر المنافع.

* وينفسخ عقد الإجارة بأمور:

أولاً: إذا تلفت العين المؤجرة: كما لو أجره دابةً فماتت، أو استأجر داراً فانهدمت، أو اكرى أرضاً لزرع فانقطع ماؤها.

ثانياً: وتنفسخ الإجارة أيضاً بزوال الغرض الذي عقدت من أجله؛ كما لو استأجر طبيباً ليداويه فبرىء؛ لتعذر استيفاء المعقود عليه.

* ومن استؤجر لعمل شيء فمرض؛ أقيم مقامه من ماله من عمله نيابة عنه؛ إلا إذا اشترط مباشرته العمل بنفسه؛ لأن المقصود قد لا يحصل بعمل غيره؛ فلا يلزم حينئذ المستأجر قبول عمل غيره، لكن يخير حينئذ المستأجر بين الصبر والانتظار حتى يبرأ الأجير وبين الفسخ لتعذر وصوله إلى حقه.

* والأجير على قسمين: خاص ومشارك: فالأجير الخاص هو من

استؤجر مدّة معلومة يستحقّ نفعه في جميعها شخص واحد لا يشاركه فيها أحد، والمشارك هو مَنْ قُدِّرَ نفعه بالعمل، ولا يختصّ به واحد بل يتقبل أعمالاً لجماعة في وقت واحد.

— فالأجير الخاص لا يضمن ما جنت يده خطأ، كما لو انكسرت الآلة التي يعمل بها؛ لأنّه نائب عن المالك، فلم يضمن؛ كالوكيل، وإن تعدّى أو فرط؛ ضمن ما تلف.

— أمّا الأجير المشترك؛ فإنه يضمن ما تلف بفعله؛ لأنّه لا يستحقّ... إلّا بالعمل؛ فعمله مضمون عليه، وما تولّد عن المضمون فهو مضمون.

* وتجب أجره الأجير بالعقد، ولا يملك المطالبة بها إلّا بعدما سلّم العمل الذي في ذمّته، أو استيفاء المنفعة، أو تسليم العين المؤجرة ومضيّ المدّة مع عدم المانع؛ لأنّ الأجير إنّما يوفى أجره إذا قضى عمله أو ما في حكمه، ولأنّ الأجرة عوض؛ فلا تستحقّ إلّا بتسليم المعوض.

* هذا، ويجب على الأجير إتقان العمل وإتمامه، ويحرم عليه الغش في العمل والخيانة فيه، كما يجب عليه أيضاً مواصلة العمل في المدّة التي استؤجر فيها، ولا يفوت شيئاً منها بغير عمل، وأن يتقي الله في أداء ما عليه.

ويجب على المستأجر إعطاء الأجير أجرته كاملة عندما ينهي عمله؛ لقوله ﷺ: «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجفّ عرقه»^(١)؛ وعن أبي هريرة

(١) أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر (٢٤٤٣) [١٦٢/٣].

رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خصمه يوم القيامة: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حُرًّا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرًا، فاستوفى منه ولم يوفه أجره»، رواه البخاري وغيره^(١).

فعملُ الأجير أمانةٌ في ذمته، يجبُ عليه مراعاتُها بِإِتْقَانِ الْعَمَلِ وإِتِمَامِهِ والتُّصَحُّحِ فِيهِ، وَأَجْرُهُ الْأَجِيرِ دَيْنٌ فِي ذِمَّةِ الْمُسْتَأْجِرِ، وَحَقٌّ وَاجِبٌ عَلَيْهِ، يَجِبُ عَلَيْهِ أَدَاؤُهُ مِنْ غَيْرِ مِمَاطَلَةٍ وَلَا نَقْصٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.



(١) أخرجه البخاري (٢٢٢٧) [٥٢٧/٤]؛ وابن ماجه (٢٤٤٢) [١٦٢/٣]. واللفظ

أَبْوَاب

- * بَابٌ فِي أَحْكَامِ السَّبْقِ .
- * بَابٌ فِي أَحْكَامِ الْعَارِيَةِ .
- * بَابٌ فِي أَحْكَامِ الْغَضَبِ .
- * بَابٌ فِي أَحْكَامِ الْإِثْلَافَاتِ .
- * بَابٌ فِي أَحْكَامِ الْوَدِيعَةِ .

بَابُ فِي أَحْكَامِ السِّبْقِ

* المسابقة: هي المجاراة بين حيوانٍ وغيره، وكذا المسابقة بالسهم.

* وهي جائزة بالكتاب والسنة والإجماع.

— قال الله تعالى: ﴿وَأَعِذُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال/ ٦٠]، قال النبي ﷺ: «أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ»^(١)، وقال تعالى عن إخوة يوسف: ﴿إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ﴾ [يوسف/ ١٧]، أي: نترامى بالسهم أو نتجارى على الأقدام.

— وعن أبي هريرة مرفوعاً: «لَا سَبْقَ إِلَّا فِي خُفٍّ أَوْ نَصْلٍ أَوْ حَافِرٍ»، رواه الخمسة^(٢)، فالحديث دليل على جواز السِّبْق على جُعل.

(١) أخرجه مسلم من حديث عقبة بن عامر (٤٩٢٣) [٦٥/٧].

(٢) أخرجه أبو داود (٢٥٧٤) [٤٦/٣]؛ والترمذي (١٧٠٤) [٢٠٥/٤]؛ وأخرجه

النسائي (٣٥٩١) [٥٣٦/٣]؛ وابن ماجه (٢٨٧٨) [٤٠٠/٣]؛ وأحمد (٧٤٧٦)

[٢٥٦/٢]، وليس فيهما: «نصل».

— وقد حكى الإجماع على جوازه في الجملة غير واحد من أهل العلم.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (السباق بالخيال والرمي بالنبل ونحوه من آلات الحرب مما أمر الله به ورسوله ﷺ مما يعين على الجهاد في سبيل الله).

وقال أيضاً: (والصراع والسبق بالأقدام ونحوهما طاعة إذا قصد به نصر الإسلام، وأخذ السبق عليه (أي: العوض عليه) أخذ بالحق^(١)، ويجوز اللعب بما قد يكون فيه مصلحة بلا مضرة. ويكره لعبه بأرجوحة.

وقال الشيخ: (وما ألهى وشغل عما أمر الله به؛ فهو منهي عنه، وإن لم يحرم جنسه، كالبيع، والتجارة، وسائر ما يتلهى به البطالون من أنواع اللهو، وسائر ضروب اللعب مما لا يستعان به على حق شرعي، فكله حرام^(٢)، انتهى.

وقد اعتنى العلماء بهذا الباب، وسمّوه باب الفروسية، وصنّفوا فيه المصنّفات المشهورة.

* والفروسية أربعة أنواع: أحدها: ركوب الخيل والكرّ والفرّ بها. والثاني: الرمي بالقوس والآلات المستعملة، في كل زمان بحسبه. والثالث: المطاعنة بالرماح. الرابع: المداورة بالسيوف. ومن استكمل الأنواع الأربعة؛ استكمل الفروسية.

(١) انظر: «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» (ص ٢٣٣).

(٢) المصدر السابق، ط دار العاصمة.

* ويجوز السباقُ على الأقدام وسائر الحيوانات والمراكب .

قال الإمام القرطبي رحمه الله : (لا خلاف في جواز المسابقة على الخيل وغيرها من الدواب ، وعلى الأقدام ، وكذا الترامي بالسَّهام واستعمال الأسلحة ؛ لما في ذلك من التدرُّب على الحرب)^(١) ، انتهى .

وقد سبق النبي ﷺ عائشة رضي الله عنها^(٢) ، وصارعَ ركانةَ فصرعه^(٣) ، وسابق سلمةُ بنُ الأكوع رجلاً من الأنصار بين يدي رسول الله ﷺ^(٤) .

* ولا تجوزُ المسابقةُ على عَوْضٍ ؛ إلَّا في المسابقة على الإبل والخيل والسهام ؛ لقوله ﷺ : « لا سَبَقَ إلَّا في نَصْلٍ أَوْ خُفٍّ أَوْ حَافِرٍ » ، رواه الخمسة عن أبي هريرة ؛ أي : لا يجوزُ أَخْذُ الجُعْلِ على السبق إلَّا إذا كانت المسابقةُ على الإبل أو الخيل أو السهام ؛ لأنَّ تلك من آلات الحربِ المأمورِ بتعلُّمِها وإحكامِها ، ومفهومُ الحديث أنَّه لا يجوزُ أَخْذُ العَوْضِ عن المسابقةِ فيما سواها ، وقيل : إنَّ الحديثَ يحتملُ أن يرادَ به أنَّ أَحَقَّ ما بُذِلَ فيه السبقُ هذه الثلاثة ؛ لكمالِ نفعِها وعمومِ مصلحتِها ، فيدخلُ فيها كلُّ مغالبةٍ جائزةٍ يُتَفَعَّ بها في الدين ؛ لقصة رُكانةَ وأبي بكرٍ .

(١) «تفسير الجامع» [١٤٦/٩] .

(٢) أخرجه من حديث عائشة : أبو داود (٢٥٧٨) [٤٨/٣] ؛ وابن ماجه (١٩٧٩) [٤٧٩/٢] .

(٣) أخرجه من حديث محمد بن ركانة : أبو داود (٤٠٧٨) [٢٢١/٤] ؛ والترمذي (١٧٨٩) [٢٤٧/٤] .

(٤) أخرجه مسلم من حديث سلمة (٤٦٥٤) [٣٨٢/٦] .

وقال الإمام ابن القيم: (وأما الرهان على ما فيه ظهور الإسلام وأدلتة وبراهينه، كما راهن عليه الصديق؛ فهو أحق الحق وأولى بالجواز من الرهان على النضال، وسباق الخيل والإبل أولى من هذا في الدين وأقوى)^(١)، انتهى.

* ويُشترط لصحة المسابقة خمسة شروط:

الشرط الأول: تعيين المركوبين في المسابقة بالرؤية.

الشرط الثاني: اتحاد المركوبين في النوع، وتعيين الرماة؛ لأن القصد معرفة حذقهم ومهارتهم في الرمي.

الشرط الثالث: تحديد المسافة؛ ليُعلم السابق والمصيب، ذلك بأن يكون لا بدائها ونهايتها حد لا يختلفان فيه؛ لأن الغرض معرفة الأسبق، ولا يحصل إلا بالتساوي في الغاية.

الشرط الرابع: أن يكون العوض معلوماً مباحاً.

الشرط الخامس: الخروج عن شبه القمار؛ بأن يكون العوض من غير المتسابقين، أو من أحدهما فقط، فإن كان العوض من المتسابقين؛ فهو محل خلاف: هل يجوز، أو لا يجوز إلا بمحلل - وهو الدخيل الذي يكون شريكاً في الربح بريئاً من الخسران -، واختار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عدم اشتراط المحلل^(٢)، وقال: (عدم المحلل أولى وأقرب إلى العدل من كون السبق من أحدهما، وأبلغ في حصول مقصود

(١) انظر: حاشية الروض المربع [٣٥٠/٥].

(٢) انظر: «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» (ص ٢٣٣) ط دار العاصمة.

كلُّ منهما، وهو بيانُ عجزِ الآخر، وأكلُ المالِ بهذا أكلٌ بحق... إلى أن قال: (وما علمت من الصحابة من اشترط المحلل، وإنما هو معروف عن سعيد بن المسيَّب، وعنه تلقاه الناس)^(١)، انتهى.

* ومما سبق يتبين أنَّ المسابقةَ المباحةَ على نوعين:

النوعُ الأولُ: ما يترتبُ عليه مصلحةٌ شرعية؛ كالتدربِ على الجهاد، والتدربِ على مسائل العلم.

النوعُ الثاني: ما كان المقصودُ منه اللعبُ الذي لا مضرَّةَ فيه.

فالنوعُ الأوَّلُ هو الذي يجوزُ أخذُ العوضِ عليه بشروطه السابقة.

والنوع الثاني مباحٌ بشرط أن لا يُشغِلَ عن واجبٍ أو يلهي عن ذكرِ الله وعن الصلاة، وهذا النوع لا يجوزُ أخذُ العوضِ عليه، وقد توسَّع الناسُ اليومَ في هذا النوعِ الأخير، وأنفدوا فيه كثيرًا من الأوقات والأموال، وهو مما لا فائدة للمسلمين فيه، ولا حول ولا قوة إلا بالله.



(١) انظر: حاشية الروض المربع [٣٥٣/٥ - ٣٥٤].

بَابٌ فِي أَحْكَامِ الْعَارِيَّةِ

* قد عرّف الفقهاء رحمهم الله العارية بأنها: إباحة نفع عين يُباح الانتفاع بها وتبقى بعد استيفاء المنفعة ليردّها إلى مالِكها.

فخرج بهذا التعريف: ما لا يُباح الانتفاع به؛ فلا تحلُّ إعارته، وخرج به أيضًا ما لا يمكن الانتفاع به إلاّ مع تلف عينه؛ كالأطعمة والأشربة.

* والعارية مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع:

— قال تعالى: ﴿وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ﴾ [الماعون/ ٧]، أي: المتاع يتعاطاه الناس بينهم، فذمّ الذين يمنعونه ممن يحتاج إلى استعارته، وقد استدللّ بهذه الآية الكريمة من يرى وجوب الإعارة، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إذا كان المالك غنيًّا^(١).

— واستعار النبي ﷺ فرسًا لأبي طلحة^(٢)، واستعار ﷺ من

(١) انظر: «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» (ص ٢٣١)، ط دار العاصمة.

(٢) متفق عليه من حديث أنس: البخاري (٢٦٢٧) [٢٩٦/٥]؛ ومسلم (٥٩٦٢)

[٦٧/٨].

صفوان بن أمية أدراعاً^(١).

* وبذلُ العاريةِ للمحتاجِ إليها قرْبَةٌ ينالُ بها المُعيرُ ثوابًا جزيلاً؛ لأنها تدخلُ في عمومِ التعاونِ على البرِّ والتقوى.

* ويُسْتَرَطُّ لصَحَّةِ الإعارةِ أربعةُ شروطٍ:

أحدها: أهليَّةُ المعيرِ للتبرُّع؛ لأنَّ الإعارةَ فيها نوعٌ من التبرُّع؛ فلا تصحُّ من صغيرٍ ولا مجنونٍ وسفيه.

الشرطُ الثاني: أهليَّةُ المستعيرِ للتبرُّع له؛ بأنَّ يصحَّ منه القَبُولُ.

الشرطُ الثالثُ: كونُ نفعِ العينِ المُعارَةِ مباحاً؛ فلا تُباحُ إعارةُ عبدٍ مسلمٍ لكافرٍ، ولا صيدٍ ونحوه لمُحرِّمٍ؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكَاوُؤًا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة/ ٢].

الشرطُ الرابعُ: كونُ العينِ المُعارَةِ مما يُمْكِنُ الانتفاعُ به مع بقاءه، كما سبق.

* وللمعيرِ استرجاعُ العاريةِ متى شاءَ إلا إذا ترتَّبَ على ذلك الإضرارُ بالمستعير؛ كما لو أُذِنَ له بشغله بشيءٍ يتضرَّرُ المستعيرُ إذا استرجعتِ العاريةُ؛ كما لو أعاره سفينةً لحملِ متاعه؛ فليس له الرجوعُ ما دامت في البحرِ، وكما لو أعاره حائطاً ليضعَ عليه أطرافَ خشبه؛ فليس له الرجوعُ في الحائطِ ما دام عليه أطرافُ الخشبِ.

* ويجبُ على المستعيرِ المحافظةُ على العاريةِ أشدَّ مما يحافظُ على ماله؛ ليردَّها سليمةً إلى صاحبها؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ

(١) أخرجه أبو داود من حديث صفوان بن أمية: (٣٥٦٢) [٥٢٦/٣].

تُؤَدُّوا أَلَامَنَّتْ إِلَى أَهْلِهَا ﴿ [النساء / ٥٨] ، فدلَّت الآيةُ على وجوب ردِّ الأمانات، ومنها العارية، وقال ﷺ: «على اليد ما أخذت حتى تؤدَّيه»^(١)، وقال ﷺ: «أَدِّ الأمانةَ إلى مَنْ ائتمنَكَ»^(٢).

فدلَّت هذه النصوصُ على وجوبِ المحافظةِ على ما يُؤْتَمَنُ عليه الإنسانُ وعلى وجوب ردِّه إلى صاحبه سالمًا، وتدخُل في هذا العمومِ العاريةُ؛ لأنَّ المستعيرَ مؤْتَمَنٌ عليها، ومطلوبةٌ منه، وهو إنما أُبيحَ له الانتفاعُ بها في حدودٍ ما جرى به العرفُ؛ فلا يجوزُ له أَنْ يُسْرِفَ في استعمالها إسرافًا يؤدي إلى تلفها، ولا أَنْ يستعملها فيما لا يصلح استعمالها فيه؛ لأنَّ صاحبها لم يأذنْ له بذلك، وقد قال اللهُ تعالى:

﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ ﴾ [الرحمن / ٦٠].

فإنَّ استعمالها في غيرِ ما استُعيرتْ له فتلفت؛ وجبَ عليه ضمانُها؛ لقوله ﷺ: «على اليد ما أخذت حتى تؤدَّيه»، رواه الخمسة، وصحَّحه الحاكم؛ فدلَّ على وجوب ردِّ ما قبضه المرءُ وهو ملكٌ لغيره، ولا يبرأ إلاَّ بمصيره إلى مالِكه أو مَنْ يقوم مقامه.

وإنَّ تلفت في انتفاعٍ بها بالمعروف؛ لم يضمنها المستعيرُ؛ لأنَّ المعيرَ قد أذنَ له في هذا الاستعمال، وما ترتَّب على المأذون؛ فهو غيرُ مضمونٍ.

(١) أخرجه من حديث سمرة: أبو داود (٣٥٦١) [٥٢٦/٣]؛ والترمذي (١٢٦٩)

[٥٦٦/٣]؛ وابن ماجه (٢٤٠٠) [١٣٨/٣]؛ والحاكم (٢٣٥٧) [٦٠/٢].

(٢) أخرجه من حديث أبي هريرة: أبو داود (٣٥٣٥) [٥١٦/٣]؛ البيهقي (٨١)

والترمذي (١٢٦٧) [٥٦٤/٣]؛ البيهقي (٣٨).

* ولا يجوز للمستعير أن يعير العين المعاراة؛ لأنَّ مَنْ أُيِّحَ له شيء؛ لم يَجْزُ له أن يبيحه لغيره، ولأنَّ في ذلك تعريضاً لها للتلف.

* هذا؛ وقد اختلف العلماء في ضمان المستعير للعارية إذا تلفت في يده في غير ما استعيرت له، فذهب جماعة إلى وجوب ضمانها عليه، سواء تعدى أو لم يتعد؛ لعموم قوله ﷺ: «على اليد ما أخذت حتى تؤدَّيه»، وذلك مثل ما لو ماتت الدابة أو احترق الثوب أو سُْرِقت العين المعاراة. وذهب جماعة آخرون إلى عدم ضمانها إذا لم يتعد؛ لأنها لا تُضمَّنُ إلا بالتعدِّي عليها، ولعلَّ هذا القول هو الراجح؛ لأن المستعير قبضها بإذن مالكها، فكانت أمانة عنده كالوديعة.

* ويجب على المستعير المحافظة على العارية والاهتمام بها والمصارعة إلى ردها إلى صاحبها إذا انتهت مهمته منها، وأن لا يتساهل بشأنها، أو يعرضها للتلف؛ لأنها أمانة عنده، ولأنَّ صاحبها أحسن إليه، وقد قال الله تعالى: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ [الرحمن / ٦٠].



بَسَابٌ فِي أَحْكَامِ الْغَضَبِ

* الغَضَبُ لغةً: أَخَذُ الشَّيْءِ ظُلْمًا، ومعناه في اصطلاح الفقهاء: الاستيلاء على حقٍّ غيرِه قهْرًا بغير حقٍّ.

* والغضبُ محرمٌ بإجماع المسلمين؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة/ ١٨٨]، والغضب من أعظم صور أكل المال بالباطل، ولقوله ﷺ: «إِنْ دَمَاءَكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ»^(١)، وقال ﷺ: «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ»^(٢).
والمالُ المنصوبُ قد يكون عَقَارًا وقد يكون منقولاً؛ لقوله ﷺ: «مَنْ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا؛ طُوِّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»^(٣).

* فيلزم الغاصب أن يتوبَ إلى اللَّهِ عز وجل، ويردَّ المنصوبَ إلى صاحبه، ويطلبَ منه العفو؛ قال ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَحَدٍ مِنْ حِرْضِهِ أَوْ شَيْءٌ؛ فَلْيَتَحَلَّلْ مِنْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ (يعني: يوم

(١) أخرجه مسلم من حديث جابر الطويل في الحج (٢٩٤١) [٤/ ٤٠٢].

(٢) أخرجه أبو يعلى في مسنده (١٥٧٠) [٣/ ١٤٠].

(٣) أخرجه مسلم من حديث سفيان بن زيد (٤١٠٨) [٦/ ٤٩]. وأصله متفق عليه:

البخاري (٣١٩٨) [٦/ ٣٥٢]؛ ومسلم (٤١١٠) [٦/ ٥٠].

القيامة) إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أُخِذَ مِنْهُ بِقَدَرٍ مِّمَّا مَكَّمْتَهُ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ؛ أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتِ صَاحِبِهِ، فَحُمِلَ عَلَيْهِ^(١).

فَإِنْ كَانَ الْمَغْصُوبُ بَاقِيًا؛ رَدُّهُ بِحَالِهِ، وَإِنْ كَانَ تَالِفًا؛ رَدُّ بَدَلِهِ.

قال الإمام الموفق: (أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى وَجوبِ رَدِّ الْمَغْصُوبِ إِذَا كَانَ بِحَالِهِ لَمْ يَتَغَيَّرْ)^(٢)، انتهى.

* وكذلك يلزمه رَدُّ الْمَغْصُوبِ بِزِيَادَتِهِ، سَوَاءً كَانَتْ مُتَّصِلَةً أَوْ مُتَّفَصِلَةً؛ لِأَنَّهَا نَمَاءُ الْمَغْصُوبِ؛ فَهِيَ لِمَالِكِهِ كَالْأَصْلِ.

* وَإِنْ كَانَ الْغَاصِبُ قَدْ بَنَى فِي الْأَرْضِ الْمَغْصُوبَةِ أَوْ غَرَسَ فِيهَا؛ لَزِمَهُ قَلْعُ الْبِنَاءِ وَالْغِرَاسِ إِذَا طَالَبَهُ الْمَالِكُ بِذَلِكَ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَيْسَ لِعَرَقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ»، رواه الترمذي وغيره وحسنه^(٣)، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يُوْثِّرُ عَلَى الْأَرْضِ؛ لَزِمَهُ غَرَامَةُ نَقْصِهَا، وَيَلْزَمُهُ أَيْضًا إِزَالَةُ أَثَارِ الْغِرَاسِ وَالْبِنَاءِ الْمُتَبَقِيَةِ، حَتَّى يُسَلَّمَ الْأَرْضَ لِمَالِكِهَا سَلِيمَةً.

* وَيَلْزَمُهُ أَيْضًا دَفْعُ أَجْرَتِهَا مِنْذُ أَنْ غَصَبَهَا إِلَى أَنْ سَلَّمَهَا؛ أَيُّ: أَجْرَةُ مِثْلِهَا؛ لِأَنَّهُ مَنَعَ صَاحِبَهَا مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ بِغَيْرِ حَقٍّ.

* وَإِنْ غَصَبَ شَيْئًا وَحَبَسَهُ حَتَّى رُخِّصَ سَعْرُهُ؛ ضَمِنَ نَقْصَهُ عَلَى الصَّحِيحِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (٢٤٤٩) [١٢٦/٥].

(٢) انْظُرْ: «الْمَغْنِي» مَعَ «الشَّرْحِ الْكَبِيرِ» [٣٧٤/٥] بِتَصْرِيفٍ يَسِيرٍ.

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٣٨٢) [٦٦٢/٣]؛ وَأَبُو دَاوُدَ (٣٠٧٣) [٢٩٧/٣] - [٢٩٨].

* وَإِنْ خَلَطَ الْمَغْصُوبُ مَعَ غَيْرِهِ مِمَّا يَتَمَيَّزُ - كَحِنْطَةٍ بِشَعِيرٍ - ؛ لَزِمَ الْغَاصِبُ تَخْلِيصُهُ وَرَدُّهُ، وَإِنْ خَلَطَهُ بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ - كَمَا لَوْ خَلَطَ حِنْطَةً بِمِثْلِهَا - ؛ لَزِمَهُ رَدُّ مِثْلِهِ كَيْلًا أَوْ وَزَنًا مِنْ غَيْرِ الْمَخْلُوطِ، وَإِنْ خَلَطَهُ بِدُونِهِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْهُ أَوْ خَلَطَهُ بِغَيْرِ جِنْسِهِ مِمَّا لَا يَتَمَيَّزُ؛ بَيْنَ الْمَخْلُوطِ، وَأُعْطِيَ كُلُّ مَنِهْمَا قَدْرَ حَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ، وَإِنْ نَقَصَ الْمَغْصُوبُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ عَنْ قِيَمَتِهِ مُنْفَرِدًا؛ ضَمِنَ الْغَاصِبُ نَقْصَهُ.

* وَمِمَّا ذَكَرُوهُ فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُمْ: (وَالْأَيْدِي الْمَتَرَبُّةُ عَلَى يَدِ الْغَاصِبِ كُلِّهَا أَيْدِي ضَمَانٍ)، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ الْأَيْدِيَ الَّتِي يَتَنَقَّلُ إِلَيْهَا الْمَغْصُوبُ عَنْ طَرِيقِ الْغَاصِبِ كُلِّهَا تَضْمَنُ الْمَغْصُوبَ إِذَا تَلَفَ فِيهَا.

وهذه الأيدي عشر: يَدُ الْمُشْتَرِي وَمَا فِي مَعْنَاهُ، وَيَدُ الْمُسْتَأْجِرِ، وَيَدُ الْقَابِضِ تَمْلُكًا بَلَا عَوْضٍ كَيْدِ الْمُتَّهَبِ، وَيَدُ الْقَابِضِ لِمَصْلُحَةِ الدَّافِعِ كَالْوَكِيلِ، وَيَدُ الْمُسْتَعِيرِ، وَيَدُ الْغَاصِبِ، وَيَدُ الْمُتَصَرِّفِ فِي الْمَالِ كَالْمُضَارِبِ، وَيَدُ الْمُتَزَوِّجِ لِلْمَغْصُوبَةِ، وَيَدُ الْقَابِضِ تَعْوِضًا بِغَيْرِ بَيْعٍ، وَيَدُ الْمُتَلِفِ لِلْمَغْصُوبِ نِيَابَةً عَنْ غَاصِبِهِ.

وفي كل هذه الصور: إِذَا عَلِمَ الثَّانِي بِحَقِيقَةِ الْحَالِ، وَأَنَّ الدَّافِعَ إِلَيْهِ غَاصِبٌ؛ فَقَرَّارَ الضَّمَانِ عَلَيْهِ؛ لِتَعْدِيهِ عَلَى مَا يَعْلَمُهُ غَيْرَ مَأْذُونٍ فِيهِ مِنْ مَالِكِهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِحَقِيقَةِ الْحَالِ، فَالضَّمَانُ عَلَى الْغَاصِبِ الْأَوَّلِ.

* وَإِذَا كَانَ الْمَغْصُوبُ مِمَّا جَرَتْ الْعَادَةُ بِتَأْجِيرِهِ؛ لَزِمَ الْغَاصِبُ أَجْرَهُ مِثْلَهُ مَدَّةَ بَقَائِهِ بِيَدِهِ؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ مَالٌ مُتَقَوِّمٌ، فَوَجِبَ ضَمَانُهَا كَضَمَانِ الْعَيْنِ.

- * وكلُّ تصرفاتِ الغاصبِ الحُكْمِيَّةِ باطلةٌ؛ لعدمِ إذنِ المالكِ.
- * وإنْ غَصَبَ شيئاً، وجَهِلَ صاحِبَهُ، ولم يتمكَّنْ من رُدِّهِ إليه؛ سلَّمَهُ إلى الحاكمِ الذي يضعه في موضعه الصحيح، أو تصدَّقَ به عن صاحِبِهِ، وإذا تصدَّقَ به؛ صار ثوابُهُ لصاحِبِهِ، وتخلَّصَ منه الغاصبُ.
- * وليسَ اغتصابُ الأموالِ مقصوداً على الاستيلاءِ عليها بالقوة، بل ذلك يشمل الاستيلاءَ عليها بطريقِ الخصومةِ الباطلةِ والأيمانِ الفاجرة؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَآ إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة / ١٨٨].
- وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْفَيْكَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران / ٧٧]، فالأمر شديد والحساب عسير.
- وقال ﷺ: «من اقتطع شبراً من الأرض ظلماً طُوقَه من سبع أرضين»^(١)، وقال ﷺ: «من قضيتُ له بحقِّ أخيه؛ فلا يأخذه؛ فإنما أقطعُ له قِطْعَةً من نار»^(٢).



(١) أخرجه من حديث سعيد بن زيد: أبو داود (٣٠٧٣) [٢٩٧/٣]؛ والترمذي (١٣٨٢) [٦٦٢/٣]. وذكره البخاري في صحيحه معلقاً [٢٣/٥].

(٢) متفق عليه من حديث أم سلمة: البخاري (٢٦٨٠) [٣٥٤/٥]، واللفظ له؛ ومسلم (٤٤٤٨) [٢٣١/٦].

بَابُ فِي أَحْكَامِ الْإِثْلَافَاتِ

* إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْاِعْتِدَاءَ عَلَى أَمْوَالِ النَّاسِ وَابْتِزَازَهَا بِغَيْرِ حَقٍّ، وَشَرَعَ ضِمَانَ مَا أَتْلَفَ مِنْهَا بِغَيْرِ حَقٍّ، وَلَوْ عَنْ طَرِيقِ الْخَطَا.

* فَمَنْ أَتْلَفَ مَالًا لغيره، وَكَانَ هَذَا الْمَالُ مُحْتَرَمًا، وَأَتْلَفَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ ضِمَانُهُ.

قال الإمام الموفق: (لا نعلم فيه خلافاً، وسواءٌ في ذلك العمدُ والسهُو، والتكليفُ وعدمه).

* وَكَذَا مَنْ تَسَبَّبَ فِي إِتْلَافِ مَالٍ؛ كَمَا لَوْ فَتَحَ بَابًا فَضَاعَ مَا كَانَ مَغْلَقًا عَلَيْهِ، أَوْ حَلَّ وَعَاءً فَانْسَابَ مَا فِي الْوِعَاءِ وَتَلَفَ؛ ضَمِنَ ذَلِكَ، وَكَذَا لَوْ حَلَّ رِبَاطَ دَابَّةٍ أَوْ قَيْدَهَا فَذَهَبَتْ وَضَاعَتْ؛ ضَمِنَهَا، وَكَذَا لَوْ رَبَطَ دَابَّةً بِطَرِيقٍ ضَيِّقٍ، فَتَنَجَّ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ عَثَرَ بِهَا إِنْسَانٌ فَتَلَفَ أَوْ تَضَرَّرَ، ضَمِنَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَعَدَّى بِالرِّبْطِ فِي الطَّرِيقِ، وَكَذَا لَوْ أَوْقَفَ سَيَّارَةً فِي الطَّرِيقِ، فَتَنَجَّ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ اصْطَدَمَتْ بِهَا سَيَّارَةٌ أُخْرَى أَوْ شَخْصٌ، فَنَجَمَ عَنْ ذَلِكَ ضَرَرٌ؛ ضَمِنَهُ؛ لَمَا رَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ: «مَنْ أَوْقَفَ دَابَّةً فِي سَبِيلٍ مِنْ سَبِيلِ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ فِي سُوقٍ مِنْ أَسْوَاقِهِمْ، فَأَوْطَأَتْ بِيَدٍ أَوْ رَجُلٍ؛ فَهُوَ

ضامن»^(١)، وكذا لو ترك في الطريق طيناً أو خشبةً أو حجراً أو حفر فيه حفرة، فترتب على ذلك تلفُ المارِّ أو تضرُّره، أو ألقى في الطريق قشراً بطيخ ونحوه، أو أرسل فيه ماءً فانزلق به إنسانٌ فتلف أو تضرَّر؛ ضمنه فاعلُ هذه الأشياء في جميع هذه الصور؛ لتعدُّيه بذلك.

وما أكثر ما يجري التساهلُ في هذه الأمور في وقتنا! وما أكثر ما يُحفرُ في الطريق ويُسدُّ وتوضعُ فيه العراقيلُ! وما أكثر الأضرار الناجمة عن تلك التصرفات دون حسيبٍ أو رقيبٍ، حتى إنَّ أحدهم ليستولي على الشارع، ويستعمله لأغراضه الخاصة، ويضايق المارة ويضرُّ بهم، ولا يبالي بما يلحقه من الإثم من جرَّاء ذلك.

* ومن الأمور الموجبة للضمان ما لو اقتنى كلباً عقوراً فاعتدى على المارة وعقرَ أحداً؛ فإنه يضمنه؛ لتعدُّيه باقتناء هذا الكلب.

* وإن حفرَ بئراً في فناءه لمصلحته؛ ضمنَ ما تلفَ بها؛ لأنه يلزمه أن يحفظها بما يمنع ضررَ المارة، فإذا تركها بدون ذلك؛ فهو متعدٍّ.

* وإذا كان له بهائمٌ؛ وجبَ عليه حفظها في الليل من إفساد زروع الناس، فإن تركها وأفسدت شيئاً؛ ضمنه؛ لأنَّ النبي ﷺ قضى أنَّ على أهلِ الأموال حفظها بالنهار، وما أفسدت بالليل مضمونٌ عليهم. رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه^(٢)؛ فلا يضمن صاحبُ البهيمة ما أتلَفَ

(١) أخرجه من حديث النعمان بن بشير: الدارقطني (٣٣٥٢) [١٢٧/٣] الحدود؛ والبيهقي (١٧٦٩٣) [٥٩٧/٨] الأشربة ٤٤.

(٢) أخرجه من حديث أبي محيصة الأنصاري: أبو داود (٣٥٧٠) [٥٣٠/٣] البيوع ٩٠؛ وابن ماجه (٢٣٣٢) [١٠١/٣] الأحكام ١٣؛ وأحمد (٢٣٥٨١) [٤٣٦/٥].

بالنهار؛ إلا إن أرسلها صاحبها بقرب ما تتلفه عادة.

قال الإمام البغوي رحمه الله: (ذهب أهل العلم إلى أن ما أفسدت الماشية المرسلة بالنهار من مال الغير؛ فلا ضمان على ربها، وما أفسدته بالليل؛ ضمنه مالكها؛ لأن في العرف أن أصحاب الحوائط والبساتين يحفظونها بالنهار، وأصحاب المواشي يحفظونها بالليل، فمن خالف هذه العادة؛ كان خارجاً عن العرف، هذا إذا لم يكن مالك الدابة معها، فإن كان معها؛ فعليه ضمان ما أفسدته)^(١)، انتهى.

وقد ذكر الله قصة داود وسليمان وحكمهما في ذلك، فقال سبحانه: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّا ءَايِنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴿٧٩﴾ [الأنبياء/ ٧٨، ٧٩].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (صح بنص القرآن الثناء على سليمان بتفهيم الضمان بالمثل؛ فإن النفس رعي الغنم ليلاً، وكان ببستان غنم، فحكم داود بقيمة المتلف، فاعتبر الغنم، فوجدتها بقدر القيمة، فدفعتها إلى أصحاب الحرث، وقضى سليمان بالضمان على أصحاب الغنم، وأن يضمنوا ذلك بالمثل؛ بأن يعمروا البستان حتى يعود كما كان، ولم يضيع عليهم مغلته من حين الإتلاف إلى حين العود، بل أعطى أصحاب البستان ماشية أولئك، ليأخذوا من نمائها بقدر نماء البستان، فيستوفوا من نماء غنمهم نظير ما فاتهم من نماء حرثهم، واعتبر الضمانين

(١) انظر: حاشية الروض المربع [٤١٩/٥].

فوجدَهما سواءً، وهذا هو العلم الذي خصه الله به وأثنى عليه بإدراكه^(١).
انتهى.

* وإذا كانت البهيمة بيد راكبٍ أو قائدٍ أو سائقٍ؛ ضَمِنَ جنايتها بمقدّمها؛ كيدها وفمها، لا ما جنت بمؤخرها كرجلها؛ لحديث: «الرَّجُلُ جُبَارٌ»^(٢)، وفي رواية أبي هريرة: «رَجُلُ الْعَجَمَاءِ جُبَارٌ»^(٣)، والعجماء البهيمة؛ سُمِّيَتْ بذلك لأنها لا تتكلم، وجُبار - بضم الجيم -؛ أي: جناية البهائم هدر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (كل بهيمة عجماء؛ كالبقرة والشاة وغيرها؛ فجناية البهائم غير مضمونة إذا فعلت بنفسها، كما لو انفلتت ممن هي في يده وأفسدت؛ فلا ضمان على أحد، ما لم تكن عقورًا، ولا فرطَ صاحبها في حفظها في الليل أو في أسواق المسلمين ومجامعهم)، وكذا قال غير واحد: إنه إنما يكون جُبَارًا إذا كانت منفلتة ذاهبة على وجهها ليس لها قائدٌ ولا سائقٌ؛ إلّا الضارية^(٤)، انتهى.

* وإذا صال عليه آدميٌّ أو بهيمةٌ، ولم يندفع إلّا بالقتل، فقتله؛ فلا ضمان عليه؛ لأنه قتله دفاعًا عن نفسه، ودفاعه عن نفسه جائز، فلم يضمن.

(١) انظر: حاشية الروض المربع [٤٢٠/٥].

(٢) أخرجه أبو داود من حديث أبي سعيد (٤٥٩٢) [٤٦٣/٤].

(٣) أخرجه البخاري بلفظ: «العجماء جبار» (رقم ١٤٩٩)؛ ومسلم بلفظ: «والعجماء جرحها جبار» (١٧١٠).

(٤) انظر: حاشية الروض المربع [٤٢٢/٥].

ما ترتب عليه، ولأنَّ قتله لدفع شره، ولأنه إذا قتله دفعًا لشره؛ كان الصائل هو القاتل لنفسه.

قال الشيخ تقي الدين: (عليه أن يدفع الصائل عليه، فإن لم يندفع إلا بالقتل؛ كان له ذلك باتفاق الفقهاء)^(١).

* ومما لا ضمان في إتلافه: آلات اللهو، والصليب، وأواني الخمر، وكتب الضلال والخرافة والخلاعة والمجون؛ لما روى أحمد عن ابن عمر: أن النبي ﷺ أمره أن يأخذ مديّة، ثم خرج إلى أسواق المدينة، وفيها زقاق الخمر قد جلبت من الشام، فشقق بحضرته، وأمر أصحابه بذلك^(٢).

فدلّ الحديث على طلب إتلافها وعدم ضمانها، لكن لا بدّ أن يكون إتلافها بأمر السلطة ورقابتها؛ ضمانًا للمصلحة، ودفعًا للمفسدة.



(١) انظر: «الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية» (ص ٤٢٠) ط دار العاصمة.

(٢) أخرجه أحمد (٦١٦٥) [١٣٢/٢ - ١٣٣].

بَابُ فِي أَحْكَامِ الْوَدِيعَةِ

* الإيداعُ شرعاً: توكيلٌ في الحِفْظِ تَبَرُّعاً.
والوَدِيعَةُ لغةً: من ودَعَ الشيءَ، إذا تركه، سَمَّيت بذلك لأنها متروكةٌ
عند المودع. وهي شرعاً: اسمٌ للمالِ المودع عند مَنْ يحفظُه بلا عَوَضٍ.
* وَيُشْتَرَطُ لَصَحَّةِ الإيداعِ ما يُعْتَبَرُ للتوكيل من البلوغ والعقل
والرشد؛ لأن الإيداعَ توكيلٌ في الحفظ.
* ويستحبُّ قَبُولُ الوديعة لِمَنْ عَلِمَ من نفسه أَنَّهُ ثَقَّةٌ قَادِرٌ على
حفظها؛ لأنَّ في ذلك ثَوَابًا جَزِيلًا؛ لما في الحديث عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ:
«... وَاللَّيْثُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ»^(١)، ولحاجة الناس
إلى ذلك، أَمَّا مَنْ لَا يَعْلَمُ من نفسه القدرةَ على حفظها؛ فَيَكْرَهُ لَهُ قَبُولُهَا.
* ومن أَحْكَامِ الْوَدِيعَةِ أَنَّهَا إِذَا تَلَفَتْ عند المودع ولم يَفْطُرْ؛ فَإِنَّهُ
لَا يَضْمَنُهَا؛ كما لو تَلَفَتْ من بين ماله؛ لأنها أَمَانَةٌ، وَالْأَمِينُ لَا يَضْمَنُ إِذَا
لَمْ يَتَعَدَّ، وورد في حديثٍ فيه ضَعْفٌ أَنَّ النبي ﷺ قَالَ: «مَنْ أُوْدِعَ وَدِيعَةً؛
فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ»، رواه ابن ماجه^(٢)، ورواه الدارقطني بلفظ: «ليس علي

(١) أخرجه مسلم (٢٦٩٩).

(٢) أخرجه ابن ماجه من حديث عبد الله بن عمرو (٢٤٠١) [٣/١٣٨].

المستعير غير المُغِلِّ ضماناً، ولا على المستودع غير المُغِلِّ ضماناً^(١)، والمُغِلُّ: الخائن، وفي رواية بلفظ: «لا ضمان على مؤتمن»^(٢)، ولأن المستودع يحفظها تبرُّعاً، فلو ضُمن؛ لامتنع الناس من قبول الودائع، فيترتب على ذلك الضرر بالناس وتعطل المصلحة. أما المعتدي على الوديعة أو المفريط في حفظها؛ يضمنها إذا تلفت لأنه متلف لمال غيره.

* ومن أحكام الوديعة أنه يجب على المودع حفظها في حرز مثلها كما يحفظ ماله؛ لأنَّ الله تعالى أمر بأدائها في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء/ ٥٨]، ولا يمكن أدائها إلا بحفظها، ولأنَّ المودع حينما قبل الوديعة قد التزم بحفظها؛ فيلزمه ما التزم به.

* وإذا كانت الوديعة دابةً؛ لزم المودع إعلافها، فلو قطع العلف عنها بغير أمر صاحبها، فتلفت؛ ضمنها؛ لأنَّ إعلاف الدابة مأمور به، ومع كونه يضمنها؛ فإنه يأنم أيضاً بتركه إعلافها أو سقيها حتى ماتت؛ لأنه يجب عليه علفها وسقيها لحق الله تعالى؛ لأنَّ لها حرمة.

* ويجوز للمودع أن يدفع الوديعة إلى من يحفظ ماله عادة؛ كزوجته وعبيده وخازنه وخادمه، وإن تلفت عند أحد من هؤلاء من غير تعدٍّ ولا تفريط؛ لم يضمن؛ لأنَّ له أن يتولَّى حفظها بنفسه أو من يقوم مقامه،

(١) أخرجه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده (٢٩٣٩) [٣٦/٣].

(٢) أخرجه الدارقطني من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده (٣٩٣٨) [٣٦/٣].

وكذا لو دفعها إلى مَنْ يحفظ مالَ صاحبها؛ برىء منها؛ لجريان العادة بذلك.

أما لو سلمها إلى أجنبيٍّ منه ومن صاحبها، فتلفت؛ ضمنها المودع؛ لأنه ليس له أن يودعها عند غيره من غير عذر؛ إلا إذا كان إيداعها عند الأجنبيٍّ لعذر اضطره إلى ذلك؛ كما لو حضره الموت أو أراد سفراً ويخاف عليها إذا أخذها معه؛ فلا حرج عليه في ذلك، ولا يضمن إذا تلفت.

* وإن حصل خوف، أو أراد المودع أن يسافر؛ فإنه يجب عليه ردُّ الوديعة إلى صاحبها أو وكيله، فإن لم يجد صاحبها ولا وكيله؛ فإنه يحملها معه في السفر إذا كان ذلك أحفظ لها، فإن لم يكن السفر أحفظ لها؛ دفعها إلى الحاكم؛ لأنَّ الحاكم يقوم مقام صاحبها عند غيبته، فإن لم يمكن إيداعها عند الحاكم؛ أودعها عند ثقة؛ لأن النبي ﷺ لما أراد أن يهاجر أودع الودائع التي كانت عنده أم أيمن رضي الله عنها، وأمر علياً أن يردّها إلى أهلها^(١)، وكذا من حضره الموت وعنده ودائع للناس؛ فإنه يجب عليه ردّها إلى أصحابها، فإن لم يجدهم؛ أودعها عند الحاكم أو عند ثقة.

* والتعدي على الوديعة يوجب ضمانها إذا تلفت؛ كما لو أودع دابةً فركبها لغير علفها أو سقيها، أو أودع ثوباً فلبسه لغير خوف من عث، وكما لو أودع دراهم في حرزٍ فأخرجها من حرزها، أو كانت مشدودةً فأزال الشدَّ عنها؛ فإنه يضمن الوديعة إذا تلفت في هذه الحالات؛ لأنه قد تعدّى بتصرفه هذا.

(١) أخرجه البيهقي من حديث عائشة (١٢٦٩٦) [٤٧٢/٦] الوديعة ١.

* والمودع أمين يُقبل قوله إذا ادّعى أنه ردها إلى صاحبها أو من يقوم مقامه، ويُقبل قوله أيضا إذا ادّعى أنها تلفت من غير تفريطه مع يمينه؛ لأنه أمين؛ لأن الله تعالى سمّاها أمانة بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء/ ٥٨]، والأصل براءته إذا لم تقم قرينة على كذبه، وكذا لو ادّعى تلفها بحادث ظاهر كالحريق؛ فإنه لا يُقبل قوله إلا إذا أقام بيّنة على وجود ذلك الحادث.

ولو طلب منه صاحب الوديعة ردها إليه، فتأخّر من غير عذر حتى تلفت؛ ضمنها؛ لأنه فعل محرّما بإمساكها بعد طلب صاحبها لها، والله أعلم.



كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ وَتَمَلُّكِ الْمُبَاهَاتِ

- * بَابٌ فِي أَحْكَامِ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ .
- * بَابٌ فِي أَحْكَامِ الْجَعَالَةِ .
- * بَابٌ فِي أَحْكَامِ اللَّقْطَةِ .
- * بَابٌ فِي أَحْكَامِ اللَّقِيطِ .
- * بَابٌ فِي أَحْكَامِ الْوَقْفِ .
- * بَابٌ فِي أَحْكَامِ الْهَبَةِ وَالْعَطِيَّةِ .